



ويعتقد اللسانيون أن اللغوية التي نوظفها سواء في حديثنا اليومي، أو في كتاباتنا تكون في الغالب غير مكتملة سواء بوعي منا أو بغير وعي، بعكس ما قد يبدو لمستعمل اللّغة العادي،<sup>2</sup>

يقول دي بوجراند موضحا هذه المسألة: "من غير المعقول بالنسبة للناس أن يحولوا كل شيء يقولونه أو يفهمونه إلى جمل كاملة، فلو فعلوا ذلك لكان أولى بهم أن يفضلوا أن يتكلموا بجمل تامة أكثر كثيرا مما يفعلون، فالاكتمال النحوي يتيح تراكيب لا فائدة فيها ولا وضوح."<sup>3</sup> فمثلا؛ حينما نسمع أو نقرأ قوله تعالى: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا خَيْرًا}،<sup>4</sup> ندرك أن هناك عنصرا محذوفا تم الاستغناء عنه لأن المعنى يصل إلى المتلقي من دونه.

(وقالوا ماذا أنزل ربكم قالوا (...)) خيرا) أي أن هناك حذف لفعل (أنزل)، وتقدير الآية: (قالوا ماذا أنزل ربكم قالوا (أنزل) خيرا). ويمكننا أيضا أن نمثل لهذه الظاهرة أيضا بقول الشاعر قيس بن الخطيم:

نَحْنُ بِمَا عِنْدِنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وهنا أيضا لجأ الشاعر إلى حذف عنصر من عناصر الجملة لأنه لا يؤثر على المعنى. فقد حذف كلمة (راضون) في الشطر الأول من البيت، والتقدير:

نَحْنُ بِمَا عِنْدِنَا (راضون) وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وسوف نوضح هذا الأمر وصوره بالتفصيل في القسم التطبيقي من هذه الورقة البحثية.

وقد تناول اللسانيون النصيون مبحث الحذف، وبسطوا فيه آراءهم التي جاءت متناغمة حول مفهومه وحضوره ومجال اشتغاله، ومتباينة حول مقدار ذلك الحضور والاشتغال.

فمن حيث المفهوم، ذكر بوجراند أن الحذف هو "استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن، أو أن يوسع، أو أن يعدل بواسطة العبارات الناقصة".<sup>5</sup> ومعنى ذلك أن الحذف يشتغل في البنية السطحية للنصوص، ويقوم على إغفاء ذكر بعض عناصر العبارات/ الكلام لظن المتكلم أن المعنى يصل إلى المتلقي دونها؛ ذلك أن العناصر المحذوف ذكرها وحذفها سواء، بل قد يكون عدم ذكرها أوجب كما سنرى فيما بعد.

وفي السياق ذاته أيضا، نجد هاليداي يقدم رؤيته لهذه الظاهرة اللغوية؛ حيث يرى أن الحذف علاقة تتم داخل النص، لكن بشرط وجود عنصر في هذا النص يشير إلى العنصر المحذوف، ولولاه لما أمكن حدوث الحذف وهذا ما يسمى بالدليل أو القرينة كما سنوضح فيما بعد.<sup>6</sup>

ولتوضيح هذا الأمر نضرب المثال الآتي: يقول الله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)<sup>7</sup> نلاحظ في الآية الكريمة أنه وقع حذف لفعلين هما: خلق وجعل، وتقدير الآية: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ(خلق) الْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَ(جعل) النُّورَ). وهذا الحذف جاز وقوعه لأن هناك في الآية ما يشير إلى العنصر المحذوف ويجعل الاستغناء عنه أمر جائز أو مطلوب وهما فعل (خلق) الواقع بعد لفظة السموات، وفعل (جعل) الواقع بعد لفظة الظلمات. وهذا ما يسمى . كما قلنا أنفا . الدليل أو

القرينة، وهنا في هذا المثال قرينة لفظية، لأن العنصر المحذوف يدل عليه في النص عنصر لغوي مذكور؛ أي لفظ مذكور في النص.

والأمر لا يختلف عند اللساني دافيد كريستال<sup>8</sup> (D.Crystac)، فقد ذكر أن الحذف يتم في الجملة الثانية حيث يحذف جزء منها، لكن مع توفر دليل يدلّ عليها في الجملة الأولى. وحضور الدليل هنا يكون قد حقق إحالة بين المحذوف والمذكور وهي إحالية داخلية سابقة؛ فهي داخلية لأنها موجودة داخل النص، وسابقة لأنها وردت قبل اللفظ المحذوف. ويضرب كريستال المثال الآتي:

- أين رأيت السيّارة ؟

- في الشارع.

فالحذف هنا وقع في الجملة الثانية وبالضبط جملة (رأيتها)، وتقدير الجملة:

- أين رأيت السيّارة ؟

- رأيتها في الشارع.

وهذا ما أكده هاليداي ورقية حسن حينما قالاً: "أينما يوجد الحذف يوجد افتراض مقدّم أو دليل عليه."<sup>9</sup>

وهنا نجد أنفسنا - عزيزي الطالب - أمام سؤالين هامين، هما:

ما أهمية الدليل؟

وهل المرجعية تكون دائماً داخلية سابقة؟

فبالنسبة للدليل، إننا في تواصلنا المنطوق أو المكتوب نلجأ إلى حذف الكثير العناصر اللغوية، ونحن لا نلجأ إلى الحذف إلا إذا كنا على يقين من أن المتلقي يستطيع الاستدلال على تلك العناصر المحذوفة بقرائن داخلية أو خارجية، فكل جزء محذوف قامت عليه القرينة فحذفه أولى من ذكره، لأنه أصبح زائد عن الحاجة، لكن في حالة انعدام القرينة، يجب علينا أن نعيد تلك العناصر المحذوفة حفاظاً على وضوح المعنى وتبين القصد<sup>10</sup>؛ ذلك أن حذف العنصر اللغوي من دون ترك دليل يدل عليه سيؤدي إلى إنتاج نص مهلهل<sup>11</sup>؛

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن ممارسة الحذف مع حضور الدليل يحقق علاقة إحالية بين المذكور والمحذوف، ويسهم في تحقق الاتساق النصي بين جملة وأخرى، أو بين مجموع جمل النص؛ ذلك أن الحذف يحدث فجوة في سطح النص، ويترك للقارئ عملية البحث عما يملأ الفراغ فيما سبق الخطاب، وبذلك يقوم المتلقي للنص بعملية الربط التلقائي بين السياق الحالي، وما سبق من خطاب.<sup>12</sup>

ولتوضيح هذا الأمر نورد قوله تعالى: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}<sup>13</sup>

فنلاحظ هنا أن الفعلين (يعلم) و (تعلمون) متعديان، وهما يحتجان إلى مفعول به، لكن مفعوليهما محذوفان، ومع هذا الحذف، فإن معنى الآية واضحة جليا، وهذا مرده إلى دليل قبلهما دل عليهما، وهو لفظنا

(الخير والشر)، وتقدير الآية: "وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ (الخير والشر) وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَهُمَا)"

ولولا هذا الدليل الذي ترك في النص ليدل على المفعولين لاختلط على المتلقي تقديرهما، من ثم يستغلق عليه فهم المراد من الآية الكريمة.

أما بالنسبة لمسألة الإحالة، فإن الدليل لا يكون دائما سابقا مثلما جاء في المثال الذي ساقه كريستال: أي يذكر قبل المحذوف أو يكون في الجملة الأولى، بل قد يقع الحذف في الجملة الأولى ويكون الدليل في الجملة الثانية، وهنا نكون أمام إحالة داخلية لاحقة. ويمكننا توضيح الحالتين بالمثالين الآتيين:

الحالة الأولى: إحالة داخلية سابقة.

قوله تعالى: {قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتٍ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لِّئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ}<sup>14</sup>

وقع الحذف هنا في الجملة الثانية؛ حيث تم حذف جملة (يُنَجِّيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتٍ) بعد ذكرها في الجملة الأولى لتكون دليلا عليها. وتقدير الآية: (قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتٍ الْبَرِّ وَ (يُنَجِّيكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتٍ) الْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لِّئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ). وتسمى هذه الحالة بـ (إحالة داخلية سابقة).

الحالة الثانية: إحالة داخلية لاحقة.

قوله تعالى: {مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ}<sup>15</sup>

نلاحظ هنا وقوع الحذف في الجملة الأولى (قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ)، فقد تم حذف لفظة (شيء)، ليتم ذكرها في الجملة الثانية (وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ). وتقدير الآية: (مَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ (شيء) وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ). وتسمى هذه الحالة بـ (إحالة داخلية لاحقة) لأن الدليل ذكر بعد المحذوف.

وهناك إحالة ثالثة تكون فيها الإحالة داخلية مشتركة/ متبادلة. ويمكننا أن نمثل لها بقوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ}<sup>16</sup>

وهنا نجد أن حذف وقع في الجملة الثانية (وجهركم): حيث تم حذف فعل (يعلم)، أما الدليل الذي أباح الحذف هنا فقد ذكر في الجملة الأولى (يعلم سركم)، وذكر أيضا في الجملة الثالثة (ويعلم ما تكسبون). وهذه الحالة تسمى بـ (إحالة داخلية مشتركة). وتقدير الآية: (وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَ (يعلم) جَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ)

ويوجد حالة أخرى تكون الإحالة فيها خارجية: أي الدليل غير مذكور في النص، ويُعتمد في تعيين المحذوف على سياق الحال الذي يمد المتلقي بالمعلومات اللازمة عن المحذوف. ونمثل لهذه الحالة بقوله

تعالى: {كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ (26) وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ (27) وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ (28) وَالْتَفَتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ (29) إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسَاقُ (30)}<sup>17</sup>

نلاحظ أن فاعل الفعل (بلغت) محذوف ونعرفه من سياق الكلام، فالآية تتحدث عن الموت، ومن ثم فالمحذوف يقدر بـ (الروح) أو (النفس)، وهنا كما يقول البلاغيون حذف الفاعل لظهوره وبروزه في الذهن، وهذا الحذف غايته الإيجاز. فالإحالة هنا إحالة خارجية سياقية.

ونمثل لهذه الحالة أيضا بقولنا: (هُدِمَ البيت)، نلاحظ هنا أن المتكلم أسقط الفاعل، ولم يترك دليلا يدل عليه داخل الجملة يُمكن المتلقي من تقدير المحذوف؛ لذا يلجأ إلى خارج النص؛ أي إلى السياق الخارجي أو سياق الحال ويبنى تقديره للمحذوف بناء على ما توفر لديه من معلومات.

وفي هذا المثال - هُدِمَ البيت - يتحتم على المتلقي اللجوء إلى السياق الخارجي لتعيين المحذوف الذي قد يكون صاحب البيت، أو الزلزال، أو السلطات المخولة بعملية الهدم، معتمدا على خبرته أو معلوماته.

وهذه الحالة لا تعيننا في هذه الوراقة البحثية لأنها لا تحقق تماسك النص واتساقه؛ ذلك أن الإحالة الخارجية تتحقق في الغالب في مستوى الجملة الواحدة، وهو حذف "غير مهم من حيث الاتساق وذلك لأن العلاقة بين طرفي الجملة علاقة بنيوية لا يقوم فيها الحذف بأي دور اتساقى وبناء عليه فإن أهمية دور الحذف في الاتساق ينبغي البحث عنه في العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة"<sup>18</sup>.

وهناك مسألة أساسية لا بد من التنبيه إليها، وهي أن الحذف بهذه المقاييس والشروط يختلف عن (مصطلح الاستبدال) في كون العنصر المحذوف في الحذف لا يحل محله عنصر آخر يدل عليه، بل القرينة وحدها هي من تؤشر عليه، أما في الاستبدال فيحذف العنصر اللغوي ويستبدل بعنصر لغوي آخر على شاكلته. فالمستبدل يترك دائما أثرا يسترشد به القارئ في بحثه عن العنصر المفترض الذي يخلفه العنصر المستبدل.<sup>19</sup>

ويمكننا توضيح هذا الفرق الدقيق بين الحذف والاستبدال بالآتي:

ففي الحذف نقول: (اشترت سيارة ومنزلا). فتلحظ أننا حذفنا جملة (اشترت) ولم نعوضها بأي عنصر آخر، وتقدير الكلام: (اشترت سيارة واشترت منزلا). أما في الاستبدال فنقول: (اشترت سيارة فاشترى مثلها). فتلحظ أننا حذفنا لفظة (سيارة) واستبدلناها بلفظة (مثلها). وتقدير الكلام: (اشترت سيارة فاشترى سيارة). كما أن الحذف يختلف في عمله وفي شروطه عن الاضمار، ويمكننا توضيح هذا الفرق بالمثال الآتي:

يقول الله تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ}<sup>20</sup> ذكر الله عز وجل في بداية الآية مفردة (محمد)، لكنه حذفها بعد (والذين)، وعوضها بعنصر لغوي آخر قام مقامها، وهو (الهاء) في (معه)؛ فالهاء هنا تحيل إلى مفردة (محمد) المضمرة. وتقدير الآية: ( مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَ (محمد) أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ)

أما في مقام الحذف - كما بيّنا آنفا - فالمحذوف لا يعوض بعنصر لغوي، بل يترك دليلا يدل عليه.

## تفصيل تطبيقي

لقد رأينا أن الحذف الاتساقى يحدث فجوة في سطح النص، ويترك للقارئ عملية البحث عما يملأ الفراغ فيما سبق الخطاب، وبذلك يقوم المتلقي للنص بعملية الربط التلقائى بين السياق الحالى، وما سبق من خطاب. ونعيد التذكير هنا أننا نعني بالحذف الاتساقى ذلك الحذف الذي يتم في مستوى النص؛ أي بين جملة وأخرى، أو بين مجموعة جمل داخل النص.

وقد كان الجاحظ على وعي تام بالقيّم البلاغية والتداولية للحذف الاتساقى، فممعن النظر في نصوص رسالته (الجد والهزل) . على سبيل المثال لا الحصر. يدرك أنّ الحذف الاتساقى حاضر بكثرة، وبأنواعه المختلفة التي تحدث عنها اللسانيون؛ حذف الجمل، والمفردات، وحتى حذف الحروف، وسنخص هذا الجزء التطبيقي بالوقوف على ظاهرة الحذف الاتساقى عند الجاحظ، ونحاول تلمس اشتغاله في نصوصه من خلال تحليل بعض الشواهد المنتقاة من رسالته.

## أولا/ حذف الاسم

ويُقصد به أن يستغني المتكلم عن إيراد أحد التوابع المركبات الإسمية كحذف المبتدأ أو الخبر، أو حذف أحد توابع المركبات الفعلية كحذف المفعول، لوجود قرينة تدل عليه وتقوم مقامه وتغني عنه. كما يمكن أن يستغني المتكلم أيضا عن بعض الأسماء كحذف المضاف أو المضاف إليه، أو الصفة أو الموصوف، أو المعطوف أو المعطوف عليه، وغيرها من الأسماء التي درج المتكلم على حذفها إيجازا أو احترازا من العبث. وقد وظف الجاحظ هذا النوع من الحذف في رسالته، ونمثل له بالشواهد الآتية:

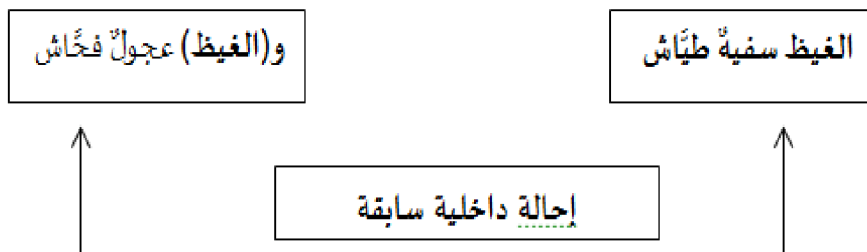
## 1. حذف المبتدأ:

الشاهد. يقول الجاحظ:

"الغَيْظُ سَفِيَةٌ طَيَّاشٌ، وَعَجُولٌ فَحَّاشٌ"<sup>21</sup>

تلاحظ هنا أن الجاحظ حذف المبتدأ من الجملة الثانية (و.....) عَجُولٌ فَحَّاشٌ) من دون أن يعوضه بعنصر لغوي آخر، لوجود دليل في الجملة الأولى يدل عليه، وهو مفردة (الغَيْظُ). وتقدير الكلام:

"الغَيْظُ سَفِيَةٌ طَيَّاشٌ، و(الغَيْظُ) عَجُولٌ فَحَّاشٌ".



وإنما أوقع الحذف هنا تجاوزا للتكرار، وتحقيقا للاتساق. ولفظة (الغَيْظُ) هنا أحالت إلى المحذوف إلى داخلية لأنها مذكورة في النص، وسابقة لأنها ذكرت قبل العنصر المحذوف.

## 2. حذف الخبر:

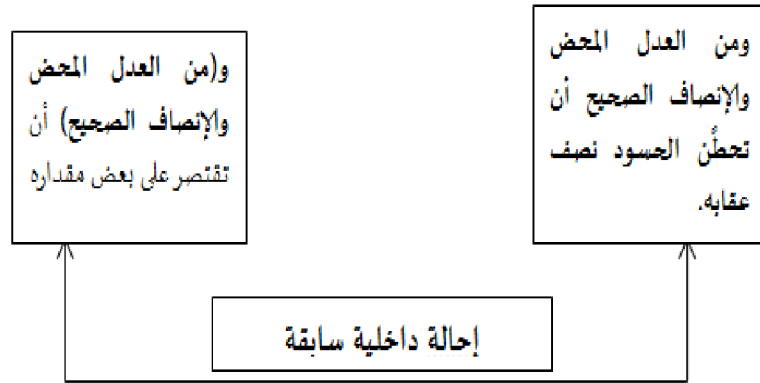
الشاهد. يقول الجاحظ:

"ومن العدل المحض والإنصاف الصحيح أن تحطّ عن الحسود نصف عقابه، وأن تقتصر على بعض مقداره، لأن ألم حسده لك قد كفاك مؤونة شطر غيظك عليه"<sup>22</sup>.

نجد في هذا النص أن شبه الجملة (من العدل) وقعت خيرا مقداً لمبتدأ مؤول من جملة (أن تحطّ عن الحسود نصف عقابه)، وتقديره (حط نصف العقاب).

ونجد الجاحظ هنا يحذف هذا الخبر (من العدل) في الجملة الثانية (وأن تقتصر على بعض مقداره) ويكتفي بخبر الجملة الأولى دليلاً عليه طلباً للإيجاز والاختصار. وتقدير الكلام:

"ومن العدل المحض والإنصاف الصحيح أن تحطّ عن الحسود نصف عقابه، (ومن العدل المحض والإنصاف الصحيح) أن تقتصر على بعض مقداره، لأن ألم حسده لك قد كفاك مؤونة شطر غيظك عليه".



والحذف هنا ربط اللاحق (من العدل) بالسابق (وأن تقتصر على بعض مقداره) وحقّق إحالة داخلية سابقة، وجعله من النص وحدة متمسقة.

3. حذف المفعول به:

الشاهد. يقول الجاحظ:

"فقد بلغت ما أردت، ونلت ما حاولت"<sup>23</sup>.

وظف الجاحظ في نصه الموجه هذا أربعة أفعال متعدية (بلغ، أراد، نال، حاول)، فأثبت لفعل (بلغ) مفعوله اسم الموصول (ما)، وأثبت لفعل (نال) مفعوله اسم الموصول (ما)، فيما استغنى عن إيراد مفعول فعل (أراد) ومفعول فعل (حاول) وترك دليلاً يدل عليهما داخل النص؛ حيث دلّ فعل (بلغ) على مفعول (أراد) المحذوف، ومن ثم يكون تقدير الكلام: "فقد بلغت ما أردت (بلوغه)"، فيما دلّ فعل (نال) على مفعول فعل (حاول) المحذوف، من ثم يكون تقدير الكلام: "ونلت ما حاولت (نيهله)".



والحذف هنا لم يخل بمعنى النص، فالمتلقي لا يشعر بحضوره أساسا، كما أنه حقق علاقة إحالية داخلية سابقة بين المحذوف والمذكور، من ثم يكون حقق خاصية الاتساق في النص.

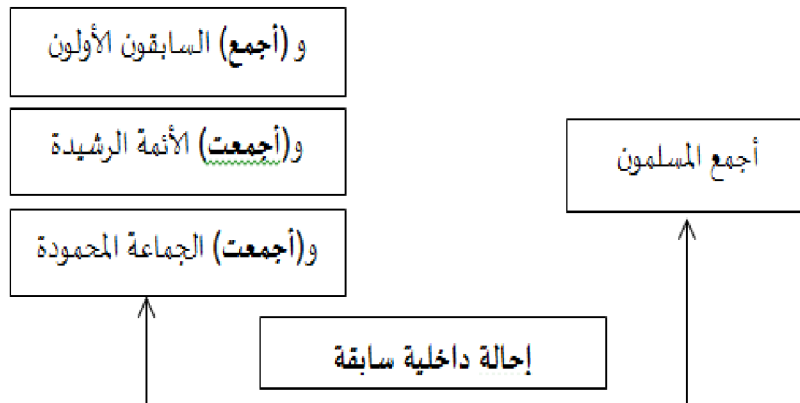
#### ثانيا/ حذف الفعل:

ويُقصد بحذف الفعل أن يستغني المتكلم عن إيراد الفعل دون الفاعل لوجود قرينة تدل عليه وتقوم مقامه وتغني عنه. فالحذف يمس الفعل دون الفاعل. وهذا النوع من الحذف هو من معهود الناس في كلامهم طلبا للإيجاز عند البلاغيين، وبحثا عن الاتساق عند اللسانيين النصيين. ونمثل لهذا النوع من الحذف بالشواهد الآتية:  
الشاهد الأول. يقول الجاحظ:

"على ذلك أجمع المسلمون، والسابقون الأولون، والأئمة الرشيدة، والجماعة المحمودة"<sup>24</sup>.

في هذا الشاهد نجد الجاحظ يذكر فعل (أجمع) في الجملة الأولى، فيما يستغنى عن إيراده في الجملة الثانية والثالثة والرابعة. وتقدير الكلام:

"على ذلك أجمع المسلمون، و (أجمع) السابقون الأولون، و(أجمعت) الأئمة الرشيدة، و(أجمعت) الجماعة المحمودة".



والحذف هنا أيضا لم يخل بمعنى النص، فالمتلقي لا يشعر بحضوره أساسا، كما أنه حقق علاقة إحالية داخلية سابقة بين المحذوف والمذكور، من ثم يكون حقق خاصية الاتساق في النص.



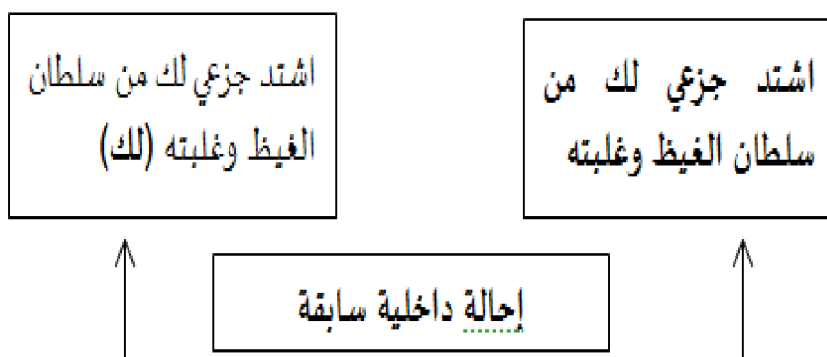
## ثالثا/ حذف الشبه جملة

يُقصد بحذف الشبه جملة حذف الجار مع مجروره أو حذف الظرف في جزء من النص اختصارا. وسمي الظرف والجار والمجرور "شبه جملة" لما بينه وبين الجملة من تشابه في التركيب والدلالة والحمل.<sup>25</sup> ونظير هذا الحذف في الرسالة كثير، منها قوله:

"اشتد جزعي لك من سلطان الغيظ وغلبته"<sup>26</sup>.

نلاحظ أن الجاحظ حذف في آخره نصه الجار والمجرور (لك) من عبارة (غَلَبَتْه) من دون أن يعوضه بعنصر لغوي آخر، لوجود دليل في العبارة الأولى يدل عليه، وهو الجار والمجرور (لك) بعد مفردة (جزعي). وتقدير الكلام:

"اشتد جزعي لك من سلطان الغيظ وغلبته (لك)"



وهنا يمكننا القول إن الجار والمجرور أسس لعلاقة إحالة داخلية سابقة بين الشبه جملة المذكورة والشبه جملة المحذوفة، مما ساهم في اتساق النص.

## رابعاً/ الحذف الجملي

يعد حذف الجملة من الظواهر اللغوية، ومن عاديات الكلام أيضاً؛ حيث عادة ما يلجأ المتكلم إلى حذف جملة ما أو مجموعة من الجمل أيجازاً واختصاراً للقول، على أن يترك ما يدل عليها رفعاً للبس، ودفعاً للغموض.

ويمس هذا النوع من الحذف في الغالب الجملة الفعلية (فعل + فاعل)، والجملة الاسمية (مبتدأ + خبر)؛ حيث يحذف المتكلم المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل ليقتنيه أنه في النص ما هو كفيل بأداء المعنى، وتبليغ المراد، فيأتي النص خال من تلك الجمل التي يعتقد أن ذكرها يهلهل النص ويفقده خاصة الاتساق. ويكثر هذا الطراز من الحذف في الرسالة، ومن أمثلة ذلك:

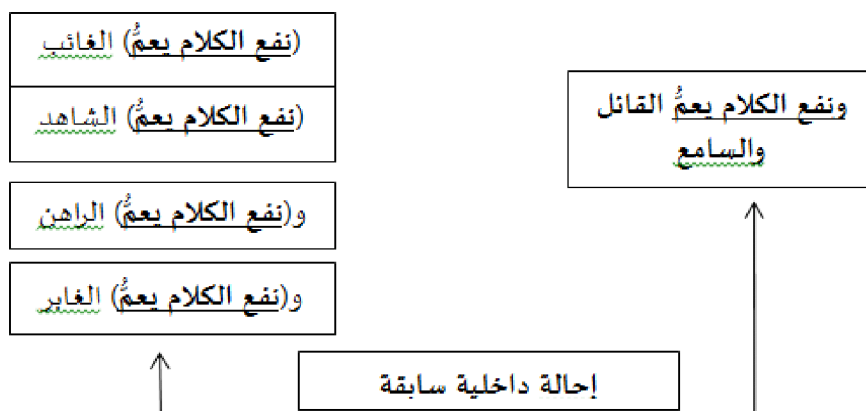
1. حذف المبتدأ والخبر معاً:

الشاهد. يقول الجاحظ:

"ونفع الكلام يعمُّ القائل والسامع، والغائب والشاهد، والراهن والغابر"<sup>27</sup>.

وقع في هذا الشاهد حذف مس المبتدأ والخبر معاً في متوالية جمالية؛ حيث فيها استغنى الجاحظ عن المحذوفات وربطها بالمبتدأ والخبر الوارد في الجملة الأولى، فيما اكتفى بذكر المفعولات فقط. وتقدير الكلام:

"(نفع الكلام يعمُّ) القائل والسامع، و(نفع الكلام يعمُّ) الغائب و(نفع الكلام يعمُّ) الشاهد، و(نفع الكلام يعمُّ) الراهن و(نفع الكلام يعمُّ) الغابر".



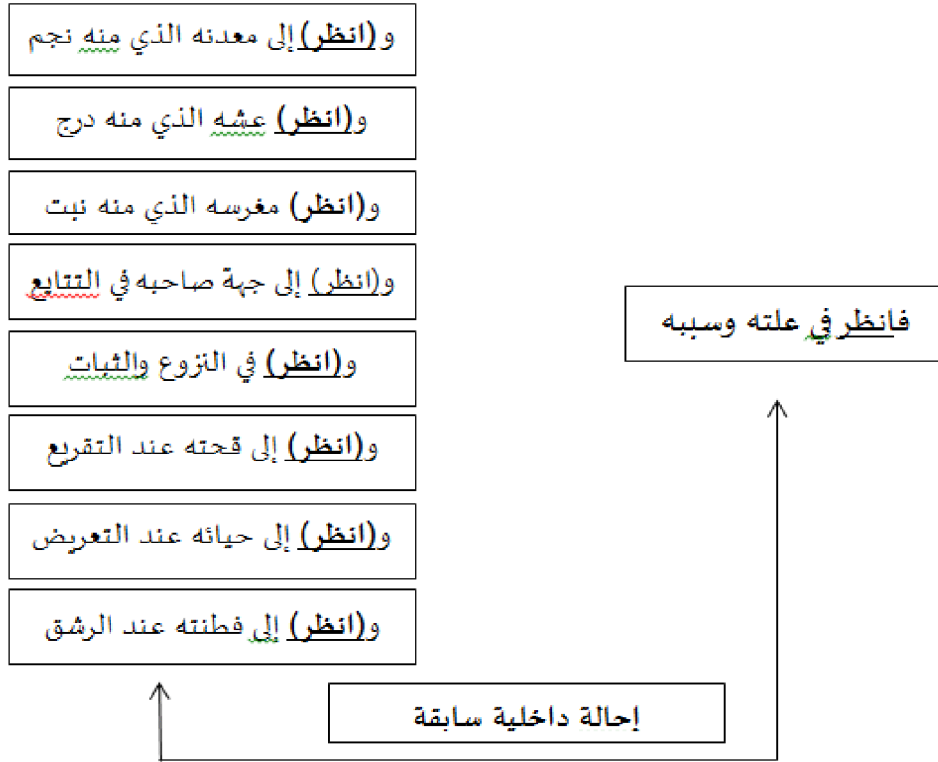
والعناصر المحذوفة (نفع الكلام يعمُّ) هنا أحالت إلى العنصر المذكور قبلها محققة بذلك الربط ومن ثم الاتساق بين المتوالية الجمالية/ النص عن طريق الإحالة الداخلية السابقة.

## 2. حذف الفعل والفاعل معا:

وقد تحذف جملة الفعل والفاعل إذا كان وجودها يعيق جمالية التركيب، وإسقاطها لا يخل بالمعنى، بل يمكن للمتلقي تلقفه اعتمادا على دليل في النص. ونمثل لهذا النوع من الحذف بقول الجاحظ: "فانظر في علته وسببه، وإلى معدنه الذي منه نجم، وعشه الذي منه درج، ومغرسه الذي منه نبت، وإلى جهة صاحبه في التنايع والترع، وفي النزوع والثبات، وإلى قحته عند التقريع، وإلى حيائه عند التعريض، وإلى فطنته عند الرشق والتورية"<sup>28</sup>.

لقد مس هذا النص الحذف الجملي، فقد استغنى الجاحظ عن جملة الفعل والفاعل (أنظر) مرات عدة في بعد أن صدر بها النص، وتقدير الكلام:

"فانظر في علته وسببه، و (انظر) إلى معدنه الذي منه نجم، و (انظر) عشه الذي منه درج، و (انظر) مغرسه الذي منه نبت، و (انظر) إلى جهة صاحبه في التنايع والترع، و (انظر) في النزوع والثبات، و (انظر) إلى قحته عند التقريع، و (انظر) إلى حيائه عند التعريض، و (انظر) إلى فطنته عند الرشق والتورية".

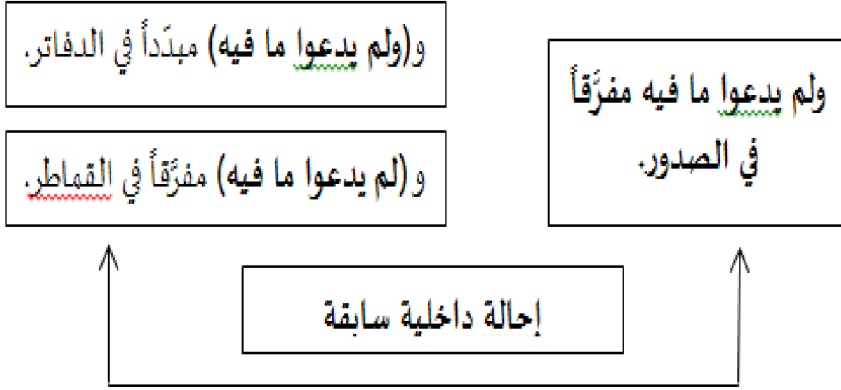


و على الرغم من هذا الترك إلا أن معنى النص استقام، واستقامة المعنى عند أهل اللغة يؤسسه استقامة المبني. والفضل في استقامت المعنى يعود إلى القرينة التي تركها الجاحظ في النص لتدل على المحذوف وتؤشر عليه، ويكون بذلك قد حقق علاقة إحالية داخلية سابقة بين الجملة المذكورة والجملة المحذوفة.

#### خامسا/ حذف التركيب

نقصد بحذف التركيب حذف أكثر من الجملة؛ فقد يحذف المتكلم الجملة الاسمية مع متعلقاتها من الجار والمجرور، أو الجملة الفعلية مع المفعول به ومتعلقات أخرى لغايات بلاغية وجمالية واتساقية. وهذا النوع من الحذف يتم وفق الطريقة ذاتها التي يتم بها في الأنواع الأخرى كالحذف الاسمي، والحذف الجملي؛ حيث يتم حذف العناصر المعنية مع الإبقاء على عنصر لغوي في النص يؤشر على المحذوف ويهدي المتلقي إلى تقديره تقديرا صحيحا. ونظير هذا النوع من الحذف في الرسالة كثير منه قول الجاحظ: "قلت: لأمر ما جمعوا أسباع القرآن وسوره في مصحف، ولم يدعوا ما فيه مفرقا في الصدور، ولا مبددا في الدفاتر، ومفرقا في القماطر"<sup>29</sup>.

فإذا تأملنا التركيب (لم يدعوا ما فيه) نجد يتكون من العناصر اللغوية الآتية: أداة جزم، فعل وفاعل، اسم موصول(مفعول به)، و جار ومجرور، وهذه العناصر ذاتها كان من المفروض أن نجدها في الجملتين اللتين تلت هذا التركيب (ولا مبددا في الدفاتر، ومفرقا في القماطر)، لأن تقدير الكلام: "قلت: لأمر ما جمعوا أسباع القرآن وسوره في مصحف، ولم يدعوا ما فيه مفرقا في الصدور، (ولم يدعوا ما فيه) مبددا في الدفاتر، و (لم يدعوا ما فيه) مفرقا في القماطر".



لقد عمد المتكلم هنا إلى حذف تلك العناصر لغايات كالإيجاز والاختصار، ليقينه أن التركيب المذكور (لم يدعوا ما فيه) سيحيل إلى التراكيب المحذوفة إحالة داخلية سابقة، كما أنه سيجلي المعنى، ويدفع عن النص الركاقة، ويجعله متسقا.

### خلاصة

في ضياء ما سبق نخلص إلى قول الآتي:

أولاً/ الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها جميع اللغات البشرية

ثانياً/ الحذف يحدث في التراكيب اللغوية المنطوقة والمكتوبة بوعي منا وبغير وعي

ثالثاً/ لا بد للحذف من دليل داخلي يدل عليه (مرجها يعود إليه)؛ فحذف عنصر لغوي أو أكثر من دون ترك دليل يدل عليه يؤدي إلى خلخلة المعنى، وهلهلة النص، وإيراده. في هذه الحال - أوجب من حذفه.

رابعاً/ للمحذوف مع الدليل حالات ثلاث:

- يسبق المحذوف فيها الدليل وتسمى إحالة داخلية لاحقة.

- يسبق الدليل المحذوف وتسمى إحالة داخلية سابقة

- يأتي الدليل والمحذوف على الترتيب، وتسمى إحالة داخلية مشتركة/ تبادلية.

رابعاً/ الحذف الذي يحقق الاتساق هو ذلك الحذف الذي يتم في مستوى النص؛ أي بين جملة وأخرى، أو بين مجموعة جمل داخل النص، أما الحذف الذي يتم في مستوى الجملة الواحدة فهو غير معني بتحقيق الاتساق.

خامساً/ يختلف الحذف عن الاستبدال في كون الأول يحذف من دون أن يُعوض بعنصر لغوي آخر، أما الثاني فيحذف ويتم تعويضه بعنصر لغوي آخر يقوم مقامه ويدل عليه.

سادساً/ يختلف الحذف عن الإضمار في أن الثاني يحتاج إلى عنصر لغوي (ضمير، اسم إشارة، سم موصول) ليعوضه ويقوم مقامه، تجاوزاً لللبس والغموض.

### الإحالات

<sup>1</sup> "حذف الشيء يحذفه حذفاً، قطعه من طرفه، والحجاء يحذف الشعر، والحذافة: ما حذف من شيء فطرح،... والحذفة: القطعة من الثوب، وقد احتذفه وحذف رأسه والحذف: الرمي عن جانب والضرب عن جانب، والحذف قطف الشيء من الطرف كما يحذف ذنب الدابة." يُنظر: لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، مادة "حذف".

<sup>2</sup> أنظر: تمام حسان، مقدمة كتاب: النَّصّ والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة تمام حسان، ط1، (القاهرة، عالم الكتب، 1998)، ص 34.

<sup>3</sup> روبرت دي بوجراند، النَّصّ والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 341.

<sup>4</sup> سورة النحل: 30.

<sup>5</sup> روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، مرجع سابق، ص 301.

<sup>6</sup> يقول هاليداي إنّ الحذف "علاقة داخل النَّصّ وفي معظم الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النَّصّ السابق، وهذا يعني أنّ الحذف عادة علاقة قبليّة."

Halliday & R.hasan "cohesion in English" p.144

نقلا محمد الخطابي، لسانيات النص، مدخل لانسجام الخطاب، ط1، (المغرب، المركز الثقافي العربي، 1991)، ص 21.

<sup>7</sup> سورة الأنعام: 01.

<sup>8</sup> D.Crystac, The Cambridge Encyclopedia.p.119

نقلا ابراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر، 2000)، ج2، ص 191 وما بعدها.

<sup>9</sup> ابراهيم الفقي، علم اللغة النصي المرجع السابق، ج2، ص 208.

<sup>10</sup> أنظر: طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص

19/18.

<sup>11</sup> أنظر: ابراهيم الفقي، علم اللغة النصي، المرجع السابق، ج2، ص 208.

<sup>12</sup> أنظر: إبراهيم خليل، اللسانيات ونحو النص، ص 233. نقلا عن عبدالله خضر حمد، لسانيات النص القرآني، دراسة تطبيقية في

الترابط النصي، (بيروت، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 141.

<sup>13</sup> سورة البقرة: 216.

<sup>14</sup> سورة الأنعام: 63.

<sup>15</sup> سورة الأنعام: 96.

<sup>16</sup> سورة الأنعام: 03.

<sup>17</sup> سورة القيامة.

<sup>18</sup> محمد الخطابي، لسانيات النص، مرجع سابق، ص 22. وأنظر في الموضوع أيضا ابراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية

والتطبيق، ج2، ص 201.

<sup>19</sup> أنظر: محمد خطابي، لسانيات النَّصّ، المرجع السابق، ص 21.

<sup>20</sup> سورة الفتح: 29.

<sup>21</sup> أبو عمرو عثمان الجاحظ، رسالة الجد والهزل، ص 235.

<sup>22</sup> المرجع نفسه، ص 239.

<sup>23</sup> المرجع نفسه، ص 205.

<sup>24</sup> المرجع نفسه، 247.

<sup>25</sup> أنظر في الموضوع: فخر الدين قباوة، إعراب الحمل وأشباهه الجملة، ط5، (سوريا، دار القلم العربي، 1989)، ص 271.

<sup>26</sup> المرجع نفسه، ص 258.

<sup>27</sup> المرجع نفسه، ص 258.

<sup>28</sup> المرجع نفسه، ص 237.

<sup>29</sup> المرجع نفسه، ص 247.